ضمير النص في العربية تنظير وإجراء

أ.م.د. محمد عبد الرضا فيَّاض كليَّة الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلاميَّة الجامعة/ قسم اللغة العربيَّة

mailto:fayadh.dr@gmail.com

الملخص

ضمير الشأن أو القصة، هو من ضمائر اللغة العربية التي تستعمل في التراكيب الإسنادية، لكن خلافه عن غيره من الضمائر أنه لا يوجد له عائد يفسره، فأغلب الضمائر لها عائد قبلي يفسرها، وهو بذا يحمل عنصر الاستبدال والإحالة، أما ضمير الشأن أو القصة، فليس كذلك فمفسره بعدي، ولا يكون المفسر مفردًا، بل يكون جملة تامة من اسمية أو فعلية تعرب في محل خبر له، ولا يأتي إلا من ضمير الغائب فقط وحكمه في ذلك عمدة مسند إليه فقط، لذا سميته بضمير النص؛ لأنه يرتبط ببعد مقامي وآخر مقالي وله إحالة قبلية وبعدية ولا يفسره إلا النص فهو يأتي حيث مواضع التعظيم والتفخيم والتهويل.

الكلمات المفتاحيّة: (النص، الإحالة، الضمير، ضمير الشأن، ضمير النص)

Damyeralnas Fy Alarabyh Tandyr Ua Agraa

Muhammed Abdu Al Rydaa fayadh
College of Imam Kadhum for Islamic Sciences/ Department of Arabic

Summary

The subject or story pronoun is one of the pronouns in the Arabic language that is used in predicate structures, but it differs from other pronouns that it does not have a return that explains it. Likewise, its interpreter is after me, and the interpreter is not singular, but rather it is a complete sentence of nominative or a verb that is expressed in the place of a predicate, and it only comes from the third person's pronoun only, and its judgment in that is a mayor ascribed to him only, so I called it the pronoun of the text because it is related to the dimension of my stay and the last of my article and it has a tribal reference And after it, and only the text explains it, it comes where the places of glorification, glorification and exaggeration.

Key words: (text, reference, pronoun, subject pronoun, tex pronoun)

المقدمة

هو الله الرحمن الرحيم ذو الجلال والأكرام له الحمد أن علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والســـلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله الطيبين الطاهرين.

أمّا بعد

فهــذا بحث في ضمــير النص أو ما يعرف في النحو بضمير (الشــأن أو القصة) حســب المفهوم من النص، إن أشــار إلى مذكر سمي بضمير الشــأن، وإن أشار إلى مؤنث ســمي بضمير القصة، وأما البحث فســماه بضمير النص، حتى جاء عنوان الدراســة بـ(ضمير النص في العربية تنظير وإجراء) حيث بيّن الأثر لهذا الضمير من حيث وجوده على مستوى النحو وعلى مســتوى النص، لذا جاء على مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة.

فجاء المطلب الأول مسلطًا الضوء على المفاهيم العامة للنص.

وجاء المطلب الثاني مسلطًا الضوء على الضمير بصورة عامة من حيث وجوده في التركيب النحوي ومعرفة إحالته وبيان المراد من ضمير الشأن أو القصة.

أما المطلب الثالث فكان في البحث بضمير النص من حيث الاصطلاح والمفهوم والاستعمال وطريقة ربطه النصي.

وجاءت الخاتمة مبيّنة لأهم النتائج التي عرضت في الدراســة، وفي ختام الحديث أدعو الله أن يوفقنا لما يحب ويرضى إنه على كل شيء قدير.

المطلب الأول: النص وضوابطه

النص هو مجموعة من التراكيب المنضبطة المترابطة شكلًا ومعنًى؛ لإنتاج مقاصد ذات أبعاد ذاتية ونفســية واجتماعية. وهذه التراكيب قد تختلف في ما بينها في إنتاجها الأولي فبعضها بسيط، وبعضها مركب متداخل، وكل هذه التراكيب تحتاج إلى روابط تربط بينها لبيان المقاصد.

والروابــط التي تربط أجزاء النص في ما بينها، لا تتعدى رابطين؛ إذ كل الروابط

ترجع إليها سواء معايير بوجراند، أم المعايير الثلاثة، فمعايير بوجراند التي وضعها للحكم بالنصية على المنتج اللساني هي (السبك، والالتحام، والقصد، والقبول، ورعاية الموقف، والتناص، والإعلامية) (دي بوجراند، 1998، ينظر:103) (الشاوش، 2001، ينظر:1/ 106).

يقول الشاوش بعد سرده لها: «وأنت تلاحظ الكثرة النسبية لهذه الشروط لكنها متى تعلق الأمر بالنص من حيث هو صياغة لغوية تنقلب قلة، فأنت لا تكاد تظفر بما يعتمد على صياغة النص إلا في الشرط الأول المتمثل في الترابط والاتساق» (الشاوش، 2001: 1/ 106، يعبِّر عن السبك بالاتساق).

هذه المعايير قسم منهم يجمعها في ثلاثة ضوابط، فإذا فصّلنا في هذه الضوابط نتجت المعايير السبعة، وهذه الضوابط الثلاثة، هي:

الضابط الأول: الشكل ويتمثل في الربط الشكلي الذي يتجسد في الملفوظات داخل البنية السطحية.

الضابط الثاني: المعنوي ويتمثل في ما يحمله النص من معان، لا تتم إلا عن طريق التفاعل بين البنية السطحية للنص والداخلية أي المعنوية (الدلالية).

الضابط الثالث: التواصل، ويتمثل بالمقاصد التي يراد إيصالها إلى المخاطب، وهذه لا تتم إلا عن طريق الضابطين الأوليين (قيَّاس، 2009، ينظر: 22)، فهذا الضابط يعد من القضايا الغائية، فهدف اللغة هو التواصل بين بني البشر، وهذا الأمر تشترك فيه جميع اللغات (ينظر: قيَّاس 2009).

إن علم النص قدّم قواعد عامة تشترك فيها كل النصوص المنتجة في اللغات كافة، فهي لا تخلو من هذه المعايير أو الضوابط. تعدّ الروابط الشكلية أي سطح النص العوامل المؤثرة مطلقًا في إنتاجه الكلامي المنطوق، فالسبك الضابط الرئيس في

المحور النصي ومنه ننطلق إلى أعماق النص معنًى وقصدًا. فالسبك كمصطلح يطلق على الروابط الشكلية من (إحالة، واستبدال، وحذف، وفصل ووصل، والسبك المعجمي)، إذ يطلق عليه مصطلحات أُخر، مثل (الاتساق، والتضام، والانسجام، والالتحام)، فهذه يعنون بها ما ذكرنا من روابط، ولا إشكال في تعدد المصطلحات، إذا كان المفهوم معلومًا، إذ لا مشاحة في الاصطلاح.

في علم النص تكون الوسائل واحدة سواء أكانت اسمية، أم فعلية، أم حرفية، فكلها روابط هدفها تماسك النص. فالإحالة التي هي العمدة في سبك التراكيب النصية، إذ يراد منها: «هي علاقات ربط تساهم في تشكيل وحدة النص، وانتظام العناصر المكونة لعالم النص» (أبو زنيد، 2010: 106)، أو «إنها العلاقة القائمة بين الأسماء والمسميات، فالأسماء تحيل إلى المسميات، وهي علاقة تخضع لقيد أساسيّ، وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه» (عفيفي، 2001: 116). ووسائل الإحالة هي الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، و أسلوب المقارنة (عفيفي، 2001، ينظر:118)، (الراضي، 2011، ينظر: 101)، (خطابي، 2006، ينظر: 18).

والإحالة (المرجع أو العائد) تنقسم على قسمين، هما:

القسم الأول: الإحالة المقامية أو إحالة خارج اللغة، أو خارج النص.

القسم الثاني: الإحالة المقالية، أو داخل اللغة، أو داخل النص، ينظر: (عفيفي، 2001)، (الراضي، 2011)، (خطابي، 2006).

وأما الاستبدال فهو صورة من صور التماسك النصي التي تتم في المستوى النحوي والمعجمي بين الكلمات والعبارات على أن معظم حالات الاستبدال قبلية، أي علاقة بين عنصر متأخر وآخر متقدم (عفيفي، 2001، ينظر: 122)، (الراضي، 2008، ينظر:

130)، أو هو إحلال كلمة محل كلمة أخرى، وهذه الكلمة لا تكون ضميرًا شخصيًّا (شبل، 2007، ينظر: 113)، ويتنوع الاستبدال إلى ثلاثة أنواع: استبدال اسمي، وفعلي، وقولي (شبل، 2007، ينظر: 114)، (عفيفي، 2001، ينظر: 123).

وثمة خلاف في توجيه الاستبدال هل هو عنصر قائم بنفسه، أم هو نوع من أنواع الإحالة، فيرى قسم من نحوي النص أن الاستبدال يتم على المستوى النحوي والمعجمي داخل النص، ويختلف عن الإحالة، إذ الإحالة تقع على المستوى الدلالي، كما أنها تحيل إلى أشياء خارج النص، أما الاستبدال فمرجعيته قبلية في أغلب حالاته (الصبيحي، 2008، ينظر: 91)، (خطابي، 2006، ينظر: 19).

ويرى قسم آخر أن الاستبدال هو نوع من الإحالة اللفظية؛ لأنه إشارة بعنصر لغوي إلى عنصر لغوي آخر يتفق معه في الدلالة (الراضي، 2008، ينظر: 130)، وهناك من عدّ الضمائر نوعًا من الاستبدال، وأطلق عليه الاستبدال الثنائي البعد، وأولاه أهمية محورية في النص، فهو يرى علاقة الاستبدال علاقة نحوية، إذ في حالة الاستبدال النحوي بين المستبدل به والمستبدل منه مطابقة إحاليّة (زتسيسلاف واورزنياك، 2003، ينظر: 61).

وأرى ذلك، فالإحالة أعم فتشمل الاستبدال والحذف والتكرار المعجمي. وفي هذا البحث سنرى حقيقة ضمير الشأن، أو القصة، الذي اصطلحت عليه بـ((ضمير النص كيف يحمل الربط النصي من طريق الإحالة والاستبدال القولي في آن واحد. أما ضوابط النص الأُخر فهي ناتجة كما قلنا من ترابط الضوابط السطحية بما تحدثه من علاقات معنوية وتواصلية، كالسؤال والجواب، والسبب والنتيجة، والشرط وجوابه، وغيرها من العلاقات الحبكية، وما تؤديه من تواصل فعلي بين المتكلم والمخاطب.

المطلب الثاني: ضمير الشأن أو القصة

الضمير أو المضمر، الأول فعيل صيغة مبالغة أو صفة مشبهة من الفعل اللازم ضمر من الباب الأول مضارعه يضمُر، فالضاد، والميم، والراء: أصلان صحيحان، أحدهما يدل على دقة في الشيء، والآخر يدل على غيبة وتستر(ابن فارس، ينظر: ضمر)، أو الضمير فعيل بمعنى (مُفعَل) اسم مفعول وهو ما انطوى عليه القلب، أو يطلق على القوة الحافظة للمُضمر؛ فهو بمعنى (مُفعِل) بمعنى اسم فاعل والجمع ضمائر، والمُضمَر موضع الضمير من القلب (المدني، 1431هـ، ينظر: ضمر)، وأرى إذا أريد بالمضمر المعنى الأول فصيغة مبالغته (ضمور) على وزن فعول، إذا دلّ على شيء له أثر كالهزال وخفة اللحم، وأمّا إذا دلّ على تستر وغيبة فمبالغته (ضمير)، وأمّا المضمر: فهو اسم مفعول من الفعل الرباعي (أضمر).

والضمير والمضمر مصطلحان بصريان، والكناية والمكني مصطلحان كوفيان (أبو حيَّان 2000، ينظر: 2/ 128)، (المرادي، 2006، ينظر: 140)، (الأزهري، 2006، ينظر:1/ 97) (الكنغراوي 2011، ينظر: 87)، ولا فرق بين المصطلحين عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناهما واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ (ابن يعيش، ينظر: 2/ 21)، واستعمل الفراء (ت207هـ) ثلاثة مصطلحات يشير فيها إلى مفهوم الضمير (الضمير(الفرَّاء، 2001، ينظر: 2/ 663)، و المكني(الفرَّاء، 2001، ينظر:1/ 231)، والكناية (الفرَّاء، 2001، ينظر:1/ 19 (مرزا 2012، ينظر:1/ 410).

وأما البصريون فيقولون المضمرات نوع من المكنيات، فكل مضمر مكني وليس كل مكني مضمرًا (ابن السَّراج، 1999، ينظر: 2/ 115)، (ابن يعيش، ينظر:2/ 21).

والضمير لا يحتاج إلى حد؛ لأنه معروف بالعدّ والتفصيل، ولكن ما يدعو إلى تعريفه هو بيان حقيقته؛ لأنه ينتمي إلى جنس المعارف والمبنيات، فاحتاج إلى حد في جنسه، وإن كان محدودًا.

فالضمير: هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرًا بتكلمه، أو خطابه، أو غيبته (ابن مالك، 1990، ينظر:1/ 120)، أو هو ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، تقدم ذكره لفظًا، أو معنًى، أو حكمًا (الأستراباذي، 2000، ينظر: 3/ 137)، أو ما دلّ وضعًا على متكلم، أو مخاطب، أو غائب، فإن كان له صورة في اللفظ فبارز، وإلا فمستتر، فالبارز إن استقل بنفسه في اللفظ فمنفصل، وإلا فمتصل (المدني، 1431ه، ينظر: 8/ 297).

ويذهب قسم من النحويين إلى أن الضمير أعرف المعارف رتبة، وهذا المشهور بين النحويين (المرادي 2006، ينظر: 1/ 116)، (السِّيوطي 2001، ينظر: 1/ 191)، ويرى آخرون أن العلم هو أعرف المعارف وبعده المضمرات؛ لأن اسم العلم هو جزئي وضعًا واستعمالًا، وباقي المعارف هي كليات وضعًا جزئيات استعمالًا، إذ المضمر وضع المتكلم منه لكل متكلم وكذا المخاطب والغائب، فكل متكلم يصلح له أن يعبّر عن نفسه بـ(أنا) وكذا المخاطب والغائب بضمائرهم فهذه موضوعات كلية لا يختص بها بعض دون بعض، لكن إذا استعملت صارت جزئية (أبو حيَّان 2000، ينظر: 2/ 113)، وأرى أننا نقصد الاستعمال لا أصل الوضع، لذا يكون الضمير أعرف، فالمتكلم أعرفها؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله؛ وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته، ثم ضمير المخاطب؛ لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهته مدلوله ثم العلم؛ لأنه يدل على المراد به حاضرًا، أو غائبًا على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السالم من الإبهام (ابن مالك، 1990، ينظر: 1/ 119)، وأرى أن ضمير الغائب أعرف من العلم بتخصص المراد منه.

ومحل الحديث عن ضمير الغائب، إذ لا بد من وجود مفسر له يرجع عليه محيل بدلالته إليه مقصود بالذكر، وهذه الإحالة تكون في أغلبها إحالة مقالية قبلية (خطابي، 2006، ينظر: 18)، أو بعدية كما سيوضحها البحث من طريق ضمير الشأن

أو القصة، إذ أطلقت عليه (ضمير النص).

إن المفسر للضمير الغائب إما أن يتقدم ذكره لفظًا، أو معنًى، أو حكمًا (الأستراباذي، 2000، ينظر: 3/ 173)، وقسم يفصل ذلك بقوله: «هو إما مصرح بلفظه، أو مستغًى عنه بحضور مدلوله حسًّا أو علمًا، أو بذكر ما هو له جزء، أو كل نظير أو مصاحب بوجه ما» (ابن مالك، 1990: 1/ 156).

وفي ذلك تفصيل وضحته كتب النحو، ونحن نورد بعضًا منها بما يناسب المقام، لنورد لب البحث وهو ضمير النص. إن عود الضمير في الأغلب يكون للأقرب، ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (العنكبوت: 27) فالضمير في قوله (ذريته، آتيناه، إنه) يعود إلى إبراهيم عليه السلام؛ لأنه هو المتحدث عنه من أول القصة(أبو حيَّان 2000، ينظر: 2/ 252) (ابن عقيل، 2016، ينظر: 1/ 145)، فالضمير هنا لم يعد إلى الأقرب بل عاد إلى الذات التي هي محور الحديث والرواية الذي دل عليه الضمير في قوله (ووهبنا له) (له) إذ يعود على إبراهيم عليه السلام المتقدم ذكره.

وفي قوله تعالى ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ۚ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الأنعام: 145)

فقوله (فإنه رجس) الضمير يعود إلى الأقرب أي يعود على الخنزير لا على لحمه؛ لأنه الأقرب، وأما ذكر اللحم (أبو حيَّان، 2000، ينظر: 2/ 252)، (الآلوسي، 2010، ينظر: 8/ 436)؛ فإن اللحم هو المقصود بالأكل والباقي تابع له، أو يرجع إلى ما ذكر من محرمات في الآية (الطبرسي، 1431هـ، ينظر: 4/ 246).

وفي قوله تعالى ﴿قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي ۚ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (يوسف: 26)، فالضمير (هي) يعود لامرأة العزيز، إذ

استغني عن ذكرها كون حضورها مدلولًا عليه بالحس، إذ سُبق بقوله تعالى ﴿وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ ۚ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (يوسف: 25)

فلم تقل (بي)؛ وذلك لتعظيم موقفها وإبراز قوة موقفها كونها السيدة وهو المولى (أبو حيَّان، 2000، ينظر: 2/ 253)، (ابن عقيل، 2016، ينظر: 1/ 145)، ويوسف عليه السلام لم يقل (انت راودتني)، فهذا تأدب منه عليه السلام واستحياء وطلب لكتم الموضوع.

تتنوع مرجعيات ضمير الغيبة، وطرائق الاستدلال لمعرفة مقاصد المتكلمين والمخاطبين، قال تعالى ﴿لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ (الفتح: 9) تقدم في الذكر (الله) جل ذكره ونبيه صلى الله عليه واله وسلم وأرى الضميرين في (تعزروه وتوقروه) عائدين على نبيه، وأما تسبحوه فعائد على الله فكان الأقرب للاقرب والبعيد للبعيد، ودليل ذلك هو المقام فنحن نعلم أن التسبيح لله وحده وأن التعزير والتوقير لرسوله (الآلوسي، 2010، ينظر: 25/ 249)، أي النصرة والتعظيم، وقسم كثير يرى أنهن عائدات إلى الله تعالى (الطبرسي، 1430هـ، ينظر: 3/ 382)، (أبو حيَّان، 1992، ينظر: 9/ 486)، (الآلوسي، 2010، ينظر: 25/ 249)، (ابن عاشور، ينظر: 26/ 156).

وفي قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۗ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة: 34)

نجد الضمير عائدًا على الذهب والفضة وكل ما يكنز، فأغنى ذكر الذهب والفضة عن ذكر الجميع.

وأما ضمير الشأن أو القصة (النص)، فهذا الضمير يختلف تمامًا في مفسره، فهو

ضمير غائب يأتي في صدر الجملة الخبرية دالًا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه، فإذا كان مذكرًا سمي (الشأن)، وإن كان مؤنثًا سمي (القصة)، وهذه التسميتان بصريتان، وأما الكوفيون فيسمونه الضمير (المجهول)؛ لأنه عندهم لا يعرف ما يعود إليه (الأستربآدي، 2000، ينظر: 3/ 212) (أبو حيَّان، 2000، ينظر: 2/ 271) (المرادي، 2006، ينظر: 169).

وهذا الضمير يأتي منفصلًا ومتصلًا، وبارزًا ومستترًا، وحقيقة هذا الضمير، كأنه راجع إلى المسؤول عنه بسؤال مقدر، تقول: هو الأمير مقبل، كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر، فيسأل: ما الشأن والقصة؟ فقلت: هو الأمير مقبل، أي الشأن هذا(الأستربآدي، 2000، ينظر: 3/ 212).

وهذا الضمير شرطه أن تليه جملة مصرحًا بجزأيها محلها خبر، إذ هذا الضمير يكون مفسره الجملة التي بعده (الأستربآدي، 2000، ينظر: 3/ 212)، (أبو حيَّان، 2000، ينظر: 2/ 247)، لأن المراد من هذا التفسير هو تعظيم الأمر، وتفخيم شأنه، إذ لا بد أن يكون مضمون التركيب التام المفسر شيئًا عظيمًا يعتنى به (الأستربآدي، 2000، ينظر: 3/ 212) (المدني، 1432هـ، ينظر: 468).

وله محل إعرابي محكوم بموضعه من حيث الإعراب ويتأثر بالعامل فيكون مرفوعًا محلًا أو منصوبًا (أبو حيَّان، 2000، ينظر: 2/ 271)، (المرادي، 2006، ينظر: 170)، إذن ضمير الشأن أو القصة (النص) مفسره بعدي جملة يذكر فيها طرفي الإسناد على عكس الضمائر التي يكون مفسرها مفرد قبلي، وهذا ما ميز الضمير وحلاوة لغة العرب.

المطلب الثالث: ضمير النص

إن مستوى البناء الشكلي للكلام هو تركيبه من مسند إليه ومسند، سواء أكان هذا التركيب اسميًا أم فعليًا (الأزهري، 2006، ينظر: 1/ 16)، ويكون عنصرا التركيب هما الاسم والفعل، كون الاسم هو الكلمة الدالة على معنًى في نفسها مجردة من

الزمن فهو عنصر الحديث الذي يشـكل العنصر الأسـاسي في الإسناد، وأما الفعل فهو كلمة دالة على معنًى في نفسـها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة ولا يكون إلا مسندًا (الفارسي، 1982، ينظر: 70)، (المرادي، 2005، ينظر: 1/ 26)، (ابن هشـام، ينظر: 14)، إذ الإخبار يكون عن الاسم إما بالاسم، وإما بالفعل (الأزهري، 2006، ينظر: 1/ 33)، وأما الحرف فهو رابطة يربط بـين أجزاء الكلام، فحقيقة الربط هو حرفي، كون دلالته لا تعرف إلا من طريق ربطه للحدث بالذات (ابن هشـام، ينظر: 13)، هـذه بنية النحو التركيبـي، وأما مصطلح الربط الاسـمي، إذا لم يكن الخبر مفردًا، فحسـب القواعد المعيارية فهو يحتاج إلى رابط سـواء أكان المركب الإسنادي اسميًا أم فعليًا وهو ما يطلق عليه جملة اسـمية أو جملة فعلية (الفارسي 1982، ينظر: 83)، (المرادي، 2005، ينظر: 1/ 164)، وأما إذا كان شـبه تركيب (ظرفي أو جار ومجرور) وهو ما يسمى شبه الجملة وهو في الحقيقة فاقد لركني الإسناد لذا لم يعدوه من أقسام الخبر وعلى هذا يقدرون إما خبرًا مفردًا و إما خبرًا جملة فعلية، وخالفهم ابن السراج ت 316هـ في ما نقله عنه أبو علي الفارسي ت 377هـ من أنه جعله قسـما قائما بنفسه خبرًا دون احتياج إلى تقدير (الفارسي، 1982، ينظر: 84).

ويتنوع الربط الإسنادي للتركيب الاسمي إذا لم يكن مفردًا على أربع صور، هي:

الصورة الأولى: الربط بالضمير (ابن يعيش، ينظـر: 1/ 175)، (أبو حيَّان، 2000، ينظـر: 4/ 31)، نحو قوله: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ۗ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (الأحزاب: 6).

فأولـو الأرحام مبتدأ أول وبعضهم مبتدأ ثان وأولى خبر للمبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر للمبتدأ الأول (محمود، 2010، ينظر: 834)، والرابط هو الضمير (هم المتصل في بعضهم).

ومثلـه قولنا: محمد أبوه قائم، فالرابط هنا هـو الضمير في قولنا (أبوه) وهوعائد

على المبتدأ محمد فهو إحالة واستبدال منه، هذا الربط في التركيب الاسمي.

وأمـــا إذا كان الخـــبر جملة فعلية، فهـــذا واضح من حيث الربـــط، كقولنا: محمد يقوم: فمحمد مبتدأ ويقوم فعل والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على محمد واســـتبدال منه وهو الرابط، قال تعالى ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ (محمـــد: 1) (فالذين) مبتدأ وما بعده صلته لا محل لها من الإعراب وخبره قوله تعالى (أضل أعمالهم) الجملة الفعلية، والرابط هو الضمير (هم) عائدًا على الذين.

الثانية: أن يكون الرابط اسم إشارة (أبو حيَّان، 2000، ينظر: 4/ 32) (السِّيوطي، 2001، ينظر: 2/ 18)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء: 36) فكل مبتدأ مضاف إلى اسم الإشارة وخبره كان عنه مسؤولًا والجملة الاسمية في محل رفع خبر لما قبله (الشاطبي، 2012، ينظر: 2/ 35).

الثالثة: تكرار لفظ المبتدأ، نحو قوله تعالى:﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ (١) لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ (الواقعـــة/ 1 – 2) وأكثـــر ما يكون ذلـــك في موضع التفخيـــم والتعظيم والتهويل(الأستربآدي، 2000، ينظر: 1/ 235) (الشاطبي، 2012، ينظر: 2/ 35).

الرابعة: عموم يشمل المبتدأ، نحو زيد نعم الرجل، فزيد مبتدأ ونعم الرجل خبره والرابط العموم (الشاطبي، 2012، ينظر: 2/ 37) (الأزهري، 2006، ينظر: 1/ 204).

وأذهب إلى ما يـــراه الرضي ت 686هـ، إذ يقول: «وتلـــك الرابطة هي الضمير، إذ هـــو الموضوع لمثل هذا الغرض، فمن ثمة قيـــل في بعض الأخبار– كما يجيء– إن الظاهر قائم مقام الضمير» (الأستربآدي، 2000، ينظر: 1/ 232).

وعلـــة الربط تكمن في كـــون الجملة في الأصل كلام مســـتقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام، فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر(الأستربآدي، 2000،

ينظـــر: 1/ 232) (ابن يعيش، ينظر: 1/ 171)، وإنـــما وجب أن يكون في الجملة ضمير المبتدأ؛ لأن الخبر فيهما على التحقيق هو المبتدأ الأخير والأول أجنبي منه، والضمير يربط الجملة بـــالأول حتى يصير له تعلق (العكـــبري، 2009، ينظر: 106). وعلة الإخبار بالجملة مكان المفرد يكمن في ثلاثة أشياء:

أحدها: الحاجة إلى توسيع العبارة في النظم والنثر.

الثاني: إزالة اللبس في بعض المواضع.

الثالث: أن يكون في ذكر الشيء مظهرًا ومضمرًا تفخيمًا (العكبري، 2009).

وفي كل ذلك فهو عائد مفسر لما قبله مشـــكل بذلك إحالة قبلية، هذا في ما يكون فيه غير المبتدأ في المعنى، لذا يحتاج إلى رابط كما قدمنا.

وأما إذا كان المبتدأ نفسه في المعنى، أي ليس بأجنبي عن تأليف الكلام، فلا يحتاج إلى رابط، ليربط بين المبتدأ والجملة بعده، لوضوح الارتباط بينهما (الشاطبي، 2012، ينظر: 2/ 42).

كقول رســـول الله صلى الله عليه وآله وســـلم: «أفضل ما قلت أنا والنبيون قبلي لا إله إلا الله» (البخاري، 2001: ق/ ح 3628) (النيســـابوري، 2000، ينظر: ق/ ح 2256)، فأفضـــل مبتدأ خبره جملة لا إله إلا الله، وهذه لا تحتاج إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ بالمعنى، أي ليست أجنبية، وأرى أن الرابط هو المتكلم نفسه فالإحالة مقامية، والجملـــة التي يكون ضمير الشـــأن والقصة (ضمير النـــص) مبتدأها فهي متحدة المعنى معه (الأســـتربآدي، 2000، ينظر: 1/ 232) (أبو حيَّان، 2000، ينظر: 4/ 28) (الشاطبي، 2012، ينظر: 2/ 42).

أقـــول إن هذا كله ما هو إلا انتقال من التركيب الإســـنادي إلى التركيب النصي، وهذا التركيب يتحول فيه كل أطراف الإســـناد (العمدة، والفضلة) إلى وحدة ربط،

فحـين ذكرنا أن الحرف هو وحـده من يمثل الربط في التركيب الإسـنادي، اما في التركيب النصي فإن الاسم، والفعل، والحرف كلها تمثل في التركيب النصي وحدات ربـط تعمل على ربط أجزاء النص بعضها مع بعضها الآخر، التي من طريقها يمكن الوصول إلى التفسـير الكامل والدقيق للنص بما يشكل الوحدة الكلية له (بحيري، 1997، ينظر: 122).

يحمل الضمير قوة ربط نصية على مستوى الإحالة والاستبدال في البنية السطحية للنص إضافة إلى البنية العميقة ذات البعد الدلالي والتداولي.

إن الإحالة بالضمير تكون على وجهين هما:

الإحالة المقامية متمثلة بضمائر المتكلم والمخاطب

الإحالة المقالية متمثلـة بضمائر الغائب (خطابي، 2006، ينظر: 18)، (الصبيحي، 2008، ينظر: 89).

إن الإحالـة بضمائر الغائب إحالة قبيلة في أغلـب مواردها فهي تحيل إلى عنصر سـابق في النص اسـتبدل به، وقد تجيء في مواضع تكون إحالتها بعدية، وهذا محل خلاف في النحو العـربي، فمنهم من يجيزه (ابن جني، ينظـر: 1/ 294)، (المرادي، 2006، ينظـر: 1/ 135) (المرادي، 2005، 1/ 249)، ومنهم مـن يمنعه، ينظر: (ابن جني)، (المرادي، 2006)، (المرادي، 2005).

هذا على مسـتوى الإحالة بضمير له مرجع سابق، وأما ضمير النص (الشأن أو القصة) فإحالته مختلفة، لذا سميناه بضمير النص لأنه يناسب استعماله؛ لخروجه عن منطق حقيقة الضمير، إذ يشمل الإحالة بصورة عامة مقامية ومقالية وقبلية وبعدية، فهو من جانـب عتبة النص ومن جانب آخر المحور الذي تدور عليه كل التراكيب، إضافة إلى أنه يرتبط بمحذوف يقدر بسـؤال، ويحمل معنـى التأكيد فهو عبارة عن

إحالة واستبدال قولي.

فضمير النص يحيل إلى ما بعده بل لا يفسره مفرد أبدًا، إذ مفسره جملة تامة يجب ذكر المسند إليه والمسند، ولا يجوز ذكر أحدهما، بل لا بد من تركيب تام، وأقول إن هذا الضمير لا يحتاج إلى تركيب تام بل كل كلام مترابط بعده فهو يرجع إليه، إضافة إلى المقام الذي هو عبارة عن تفخيم وتعظيم يكون استبدال عنه بل جواب عنه، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ (٢) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ (٤)﴾ (الإخلاص: 1 – 4).

تسمى سورة قل هو الله احد ولها أسماء أخر منها (التوحيد، والإخلاص) (الآلوسي، 2010، ينظر:30/ 420)، (ابن عاشور، ينظر: 30/ 610)، وتسميتها بسورة (قل هو الله أحد)، ذلك المروي في فضلها، إذ روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله جلّ وعزّ جزّأ القرآن ثلاثة أجزاء، فجعل (قل هو الله أحد) جزءًا من أجزاء القرآن» (النيسابوري، 2000، ينظر:ق/ ح: 811)، (القرطبي 2006، ينظر:10/ 609)، وعن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام أنه قال «من مضى به يوم واحد فصلّى فيه خمس صلوات لم يقرأ فيها بـ(قل هو الله أحد) قيل له: يا عبد الله، لست من المصلين» (الصدوق، ينظر: 119)، (الطبرسي، 1430هـ، ينظر:3/ 873)، إذن هذه التسمية تسمية استعمالية وتسمية بعتبة النص.

وهل هي مكية أم مدنية، فالأكثر على أنها مكية، وسواء أكانت مكية أم مدنية، فهي ناشئة في سبب النزول إما من الكافرين، وإما من اليهود (الواحدي، 2012، ينظر: 510)، (الطُّوسي، 1409هـ، ينظر: 10/ 430)، (الطبرسي، 1430هـ، ينظر: 3/ 874)، (أبو حيَّان، 1992، ينظر: 10/ 571)، (القرطبي، 2006، ينظر:10/ 608)، (ابن عاشور، 30/ 611). وأرى أنها مكية فهي تناسب نفي عالم الكفر والشرك والتعريف بالرب الحقيقي الموجد للكون والخلق الذي لا مثيل له.

وهي تناسب كل زمن ومكان بحيث تجدها حين تقرأها كأنها قد نزلت الآن فهي تطهر النفوس من كل شرك خفي وظاهر.

إن الذي يدل على أنها قد تقدمها سؤال هو بدأها بالفعل (قل)، فهو فعل أمر يراد منه بيان الكلام الذي سيتلوه ردًا على سؤالهم.

إذ جاء في سبب نزولها أن المشركين سألوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ينسب لهم ربّه، فأنزل الله تعالى (قل هو الله أحد) ينظر: (الواحدي، 2012)، (العكبري، 2019)، (الطبرسي، 1430هـ)، (أبو حيَّان، 1992)، (القرطبي، 2006)، (ابن عاشور، (د.ت.

فالسؤال مقدر، لذا كانت الإحالة بالضمير إلى (الرب) الذي سئل عنه، فجاء توجيه الإعراب على أن (هو) مبتدأ أول، و(الله) خبر، و(أحد) خبر ثان أو بدل (النَّحاس، 2008، ينظر: 1113)، (الزَّجاج، 2004، ينظر: 5/ 291)، (العكبري، 2019، ينظر: 2/ 859)، (أبو حيَّان، 1992، ينظر: 10/ 571)، (الأزهري، 2006، ينظر: 1/ 201)، إذ الإحالة هي من حددت طبيعة الإعراب؛ كون الضمير (هو) يعود على (الرب) المقدر في السؤال.

وهذا الإعراب لا يستقيم مع روح النص الذي نتلوه ونتعبد به، إذ عود الضمير على مقدر ليس له ذكر في النص لا متكلم ولا مخاطب يضعف وجود الضمير، لذا فهذا الإعراب لو كان يستقيم مع التقدير؛ لكان جوابه (انسب لنا ربك)، (الله لم يلد ولم يولد)، هذا جواب ما يتعلق بالنسبة، وأما قول بعضهم (ما ربك) (الفرَّاء، 2001، ينظر: 3/ 299)، (العكبري، 2019، ينظر: 10/ 430)، وإن جوابه (هو الله أحد)، فهذا جواب لغير العاقل بالعاقل، وله ذكر في القرآن يخالف هذا﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ (٢٣) قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ (الشعراء: 23 – 24). فكان الجواب على مستوى السؤال.

أما هذه السورة فتبدأ بـ(هو الله أحد) ولم يقل (الله هو أحد) كون الأمر عظيم والجواب بحاجة إلى تفخيم، وأرى أن هذا الضمير حين ابتدأ به فهو ضمير الحقيقة له بعد مقامي، وله بعد مقالي، فالمقامي يناسب الحقيقة التي لا يمكن أن يدركها أي إنسان، فالذات الإلاهية لا يمكن تصورها أو رسم ما يمكن أن يتصور فهذا من الحد والتجسيم، لذا جاء بهذا الضمير وهو يحمل قوة التفخيم؛ لينتقل منه إلى الحضور وهو لفظ الجلالة (الله)، لذا كان ضمير النص مفسره الجملة الواقعة بعده والجملة التي بعدها، فهو مبتدأ وما بعده مبتدأ ثان وأحد خبر وهذه الجملة خبر للضمير وهكذا بقيت التراكيب التامة

الله أحد

الله الصمد

هو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد

فالنص بأجمعه إخبار عن ضمير النص، فضلًا على ذلك تعلقه المقامي، فضمير النص يحمل إحالة مقامية ومقالية قبلية وبعدية

إن التصدير به من أول الامر ليدل على فخامة مضمونها مع ما فيه من زيادة التحقيق والتقرير، فهو لا يفهم منه من أول الأمر إلا شأن مبهم له خطر جليل، فيبقى الذهن مترقبًا لما أمامه مما يفسره ويزيل إبهامه (الآلوسي، 2010، ينظر: 30/ 432).

﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلهَ إِلاَّ هُوَ عالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهادَةِ هُوَ الرَّحْمنُ الرَّحِيمُ (٢٢) هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السلام الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ (٢٣) هُوَ اللَّهُ الْخالِقُ الْبارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى يُسَبِّحُ لَهُ ما فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (الحشر: 22 – 24) ظاهر التوجيه الإعرابي للنص أن (هو) مبتدأ وما بعده (الله) خبر وما بعده نعوت أو تعدد للأخبار، وهذا جار إلى آخر

سورة الحشر (النَّحاس، 2008، ينظر: 958)، (ابن عاشور، ينظر: 28/ 118)، (محمود، 2010، ينظر: 1094)، وعلى هذا فمرجع الضمير في الآيات التي قبلها (اتقوا الله، من خشية الله) (ابن عاشور، ينظر: 28/ 118)، وهذا الإعراب لا يتناسب مع خصوصية هذا النص المقدس في خاتمة السورة علمًا أن السورة مدنية (الطبرسي، 1430هـ، ينظر: 3/ 529) (الآلوسي، 2010، ينظر: 5/ 27)، وهذه الآيات لهن قيمة عالية في النفوس من حيث مسألة الاعتقاد بالله اعتقادًا جازمًا.

أقول إن هذا الضمير هو ضمير النص (الشأن) (ابن عاشور، ينظر: 28/ 118) فهو يحمل دلالة التفخيم والتعظيم والتنبيه والتوكيد ومرجعه المقامي السورة بأجمعها بما فيها من أحداث والدليل آخر السورة الذي يعود على أول السورة لذا نحتاج إلى معرفة بمن نسبحه ونقدسه علمًا أن آخر السورة (يسبح له ما في السموات والأرض) إخبار عن ضمير النص من جملة الأخبار الواردة، ولو لم يكن ضمير النص، لما أتى بلفظ الجلالة بعده (الله) ولاستغنى بقوله (هو الذي) أو (الله الذي).

فالضمير (هو) مبتدأ، ولفظ الجلالة مبتدأ ثان والذي بعده أخبار، ثم تكرر ذكره (هو الله الذي لا اله الا هو الملك) إلى قوله (المتكبر) هي في محل رفع خبر لـ(هو) الأول، وما بعده (هو الله الخالق البارئ المصور) خبر لـ(هو) الأول وهو في الايتين ضميرا نص أيضا وجملة ضمير النص الثاني والثالثة هي إخبار عن ضمير النص الأول كما قلنا وأما (له الاسماء الحسنى)، وقوله (يسبح له ما في السموات والأرض) خبر لضمير النص في الأول، أو خبر لجميع النص فقوله (له)هذا الضمير يعود لمجموع (هو) في الايات.

ومن هنا نلحظ ترابط النص بصورته المقدسة من طريق ضمير النص، وكيف مثل المرجع لما بعده. ﴿فَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (الحج: 46)

الاستفهام للإنكار، أو التقرير، أو التعجب، فهو داعٍ إلى التأمل كون الفعل بعده يدل على السير والنظر، إذ يحتمل أنهم لم يسافروا فحثوا على السفر؛ ليروا مصارع الأمم التي هلكت بكفرهم، فيعتبروا من ذلك، أو إنهم سافروا ورأوا ذلك ولكن لم يعتبروا فجعلوا كأن لم يسافروا ولم يروا (الكشَّاف، ينظر: 3/ 164)، فهذه دعوة ليتفكر الإنسان بالموجد لهذا الكون والمبدع الذي صنعه، لكنه انتقل من النظر إلى القلب مصدر التعقل، وإلى الأُذن مصدر السمع، فالقلب والسمع دائما يقرنان معًا، قال تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (البقرة:7).

فحقيقة الإيمان تكمن في طهارة القلب ووسائطه، فهو الدليل على صدق الاعتقاد والطمأنينة في اللجوء إلى الإله المعبود، لذا جاء قوله تعالى مؤكدًا (فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور)، فجاء ضمير النص بمرجعيته المقامية لبيان حقيقة العمى ليصدرها في القلوب، فقوله فإنها هذا الضمير هو ضمير القصة الذي فُسّر بجملة لا تعمى الأبصار، لتكون إحالتها بعدية إذ فسرت حقيقة العمى علما توجد قراءة بتذكير الضمير (فإنه لا تعمى الأبصار)[1] على الشأن، وفي القراءتين لم يختلف مفسر الجملة فالإحالة بعدية، ولكن التأنيث في (فإنها)؛لأن الحديث قبلها على التأنيث من أول قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ﴾ (الحج: 45)

فظاهرة التأنيث في النصين تعطي ربطًا عجيبًا مع القرية والأرض فضلا على ذلك كون الفعل مؤنثًا، يقول أبو حيان ت745هـ: «التأنيث فيها أجود من التذكير؛ لأن مع التأنيث مشاكلة تُحسن اللفظ مع كون المعنى لا يختلف، إذ القصة والشأن بمعنى

(1) هذه قراءة عبد الله بن مسعود الصحابي من أهل مكة ت32هـ، (الزركلي، 1979، ينظر: 4/ 137)، (الفرَّاء2001، ينظر: 2/ 228)، (الزمخشري، 2001، ينظر:3/ 164)، (أبو حيان، 1992، ينظر:7/ 521)، (عمر ومكرم، 1426هـ، ينظر: 4/ 189).

واحد» (أبو حيَّان، 2000: 2/ 276)، لذا جاء مصطلحنا ليشـــمل المصطلحين، فهذا ضمير النص الذي لا يكشفه إلا الترابط النصي المقامي والمقالي لبيان المقصود.

إن هـــذا الضمير حين فُسر بالجملة وبجملة فعليـــة منفية مع تأكيد الضمير وهو تأكيد ليس للشـــك في الحكم بل لغرابة الحكم الذي كان فيه إســـناد العمى للأبصار وللقلوب، ففي الأول حقيقة وفي الثاني استعارة (ابن عاشور، ينظر: 17/ 289)، علمًا أن العمى للعين لهذه الحاســـة ولكن القرآن مقصوده النتيجة التي تتحصل من العين فلو رجعنا للنص فقد ذكر القلب والأُذن ووظيفة كل منهما، ولكن لم يذكر العين بل ذكر الإبصار حتى تتناســـب مع البعد المعنوي لحقيقة القلوب التي هي مركز الإيمان والاعتقـــاد لذا جاء بضمير النص ليحتوي هـــذا المنطلق القرآني ويزيد في تأكيد هذه الحقيقة، فتفخيم الأمر والدهشـــة ليست في عمى الأبصار بل في عمى القلوب وهذا أمر عظيم. ﴿يَا مُوسَىٰ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (النمل: 9).

النداء إحالة مقامية ولكنها رابطة داخل النص تنبيها (إنه) (الهاء) ضمير الغائب ضمير الشـــأن اســـم إن في محل نصب (أنا) مبتدأ ولفظ الجلالة (الله) خبره، والعزيز والحكيـــم صفتان لله تعالى أو من باب تعدد الأخبار والجملة في محل رفع خبر ضمير النص المؤكد، فالضمير فسره ما بعده، يرى الزمخشري ت 538هـ أن الضمير في (إنه) راجع إلى ما دل عليه قبله، يعني: إن (مكلمك أنا)، والله بيان لـ(انا)، والعزيز الحكيم صفتان (الكشَّاف، ينظر: 3/ 355).

وردّ بأنه إذا حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول، فلا يجوز أن يعود الضمير على ذلك المحذوف، إذ قد غُير الفعل عن بنائه له، وعزم على أن لا يكون محدثًا عنه، فعود الضمير إليه مما ينافي

ذلك إذ يصير مقصودًا معتنًى بـــه، وهذا النداء والإقبال والمخاطبة تمهيدًا لما أراد الله تعالى أن يظهره على يده من المعجزة (أبو حيَّان، 1992، ينظر: 8/ 212) إن ضمير

النص وقع بين إحالتين كلاهما مقامية الأولى مخاطبة وهو النداء(يا موســى) والثاني ضمير المتكلم (أنا) ثم ضمــير النص الذي يحمل الإحالة المقاميــة والمقالية القبلية والبعدية لأنه يقوم على ترابط النص، إن الداعي لهذا

الامر هو الدعوة التي كلف بها النبي موسى عليه السلام النبوة ومواجهة الطغاة وتخليص بني إسرائيل من الذل والمهانة، فضمير النص مهد إلى النصوص التي ستتلى فيما بعد فكل الآيات التي ذكرت من العصا وإدخال اليد والآيات التسع هي محورها ضمير النص الذي جيء به لأمر هام وعظيم.

الخاتمة

بيّن البحث بما قدمــه من جانب تنظيري وتطبيقي البعد النحوي والنصي لضمير الشأن أو القصة، وأثره على مســتوى البنية النحوية والبنية النصية، وتجاوز البحث مصطلح ضمير الشــأن أو القصة واصطلح عليه بضمير النص؛ إذ وجده المناســب لاســتعماله داخل البناء النصي فهو على مستوى التركيب النحوي يطلب بعده تركيبًا إســناديًا من مبتدأ وخبر على أن يكون هذا المبتــدأ ثانيًا مع خبره يكون خبرًا لضمير النص، إن الذي دعا لذلك هو عــدم وجود مرجع إحالي له، علمًا أن البحث بين أن لــه إحالة مقامية وإحالة مقالية فالمقامية تمثل الإحالة القبلية له والمقالية تمثل الإحالة البعدية، إن الداعي لذلك هو استعماله في مواضع التفخيم والتعظيم والتهويل.

المراجع

القرآن الكريم

- الآلوسي، شـــهاب الدين أبو الثناء. 2010. **روح المعاني في تفســـير القرآن العظيم والســـبع المثاني**. تح: مجموعة من الباحثين. مؤسسة الرسالة. لبنان – بيروت. ط/ 1.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). **الخصائص**. تح: محمد علي النجار. دار الهدى للطباعة والنشر. لبنان – بيروت. ط/ 2.
- ابن السَّراج 1999. **الأصول في النحو**. تح: د. عبد الحســـين الفتلي. مؤسسة الرسالة. لبنان – بيروت. ط4.
- ابن عاشور (د.ت). **تفســـير التحرير والتنوير**. دار سحنون للنشر والتوزيع (توزيع مكتبة مصر) تونس. (د.ط).
- ابن عقيل2016. **المســـاعد على تســـهيل الفوائد**. تح: محمد القاضي. مكتبة الثقافة الدينية. مصر – القاهرة. ط1.
- ابن فارس، أبو الحســـين أحمد.د(ت). **معجم مقاييس اللغة**. مراجعة: أنس الشـــامي. دار الحديث. مصر – القاهرة. د(ط).
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله. 1990. **شرح التسهيل**، تح : د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون. هجر. مصر – المهندسين. ط/ 1.
- ابن هشام، الأنصاري. (د.ت). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. ت: محمد عبد الحميد. د(دار، بلد، ط).
- ابن يعيش (د.ت). **شرح المفصل**. تح: أحمد السيد أحمد. المكتبة التوفيقية. مصر – القاهرة. (د.ط).
- أبو حيَّان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي. 1992. **البحر المحيط في التفسير**. دار الفكر. لبنان – بيروت. (د.ط).
- أبو حيَّان، محمد بن يوســـف بن علي الأندلـــسي. 2000. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**. تح: د. حسن هنداوي. دار القلم. سوريا – دمشق. ط1.
- أبو زنيد، عثمان. 2010. **نحو النص إطار نظري ودراســـات تطبيقية**. عالم الكتب الحديث. الأردن – إربد. ط1.

- الأزهري، خالد. 2006. **شرح التصريح على التوضيح**. تح:محمد باســل عيون السود. دار الكتب العلمية. لبنان – بيروت. ط/ 2.
- الأستراباذي، رضي الدين. 2000. **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**. تح: د. عبد العال سالم مكرم. عالم الكتب. مصر – القاهرة. ط1.
- بحيري، د. سعيد حسن. 1997. **علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات**. مكتبة لبنان ناشرون. لبنان – بيروت. ط1.
- البخاري، محمد بن إســماعيل. 2001. **صحيح البخاري**. دار إحياء التراث العربي. لبنان – بيروت. ط1.
- خطابي، محمد. 2006. **لســانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب**. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء – المغرب. ط2.
- دي بوجراند، روبرت. 1998. **النص والخطاب والإجراء**: تر: د. تمام حسان. عالم الكتب. لبنان – بيروت. ط1.
- الــراضي، د. أحمد. 2011. **المعايير النصية في القــرآن الكريم**. مكتبة الثقافة الدينية. مصر – القاهرة. ط1.
- الراضي، د.أحمد. 2008. **نحو النــص بين الأصالة والحداثة**. مكتبة الثقافة الدينية. مصر – القاهرة. ط1.
- زتسيسلاف واورزنياك 2003. **مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص**. تر: أ.د. سعيد حسن بحيري. مؤسسة المختار للنشر والتوزيع. مصر – القاهرة. ط1.
- الزَّجاج، أبو إسحاق. 2004. **معاني القرآن وإعرابه**. تح: د.عبد الجليل شلبي. دار الحديث. مصر – القاهرة. (د.ط).
- الزركلي، خير الدين. 1979. **الأعلام**. دارالعلم للملايين. لبنان –بيروت. ط4.
- الزمخشري، محمود بن عمر، 2001. **الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار إحياء التراث العربي، لبنان – بيروت. ط/ 2.
- السِّيوطي، جلال الدين. 2001. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. تح: د. عبد العال سالم مكرم. عالم الكتب. مصر – القاهرة. (د.ط).
- شبل، د. عزة. 2007. **علم لغة النص النظرية والتطبيق**. مكتبة الأداب. مصر – القاهرة. ط1.
- الشاطبي، أبو إسحاق. 2012. **شرح الشاطبي لألفية ابن مالك**. تح: محمد السيد عثمان. دار

الكتب العلمية. لبنان – بيروت. ط/ 1.

– الشاوش، محمد. 2001. **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية**. المؤسسة العربية للتوزيع. بيروت / تونس. ط1.

– الصبيحي، محمد الأخضر. 2008. **مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه**. منشورات الاختلاف. الجزائر. ط1.

– الصدوق، الشيخ. (د.ت). **ثواب الأعمال وعقابها**. مؤسسة التاريخ العربي. لبنان – بيروت. ط1.

– الطبرسي، الشيخ أبو علي.1430هـ. **تفسير جوامع الجامع**. تح: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة. إيران – قم. ط/ 2.

– الطبرسي، الشيخ أبو علي. 1431هـ. **مجمع البيان في تفسير القرآن**. تعليق: أبو الحسن الشعراني. تح: حامد الأردستاني. المكتبة الرضوية لإحياء التراث الجعفري. إيان – قم. ط1.

– الطُّوسي، شيخ الطائفة أبو جعفر. 1409هـ. **التبيان في تفسير القرآن**. تح: أحمد العاملي. دار إحياء التراث. مكتب الإعلام الإسلامي. لبنان – بيروت. ط/ 1.

– عفيفي، د. أحمد. 2001. **نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي**. مكتبة زهراء الشرق. مصر – القاهرة. ط1.

– العكبري، أبو البقاء. 2019. **التبيان في إعراب القرآن**. تح: علي محمد البجاوي. المكتبة التوفيقية. مصر – القاهرة. ط/ 1.

– العكبري، أبو البقاء. 2009. **اللباب في علل البناء والإعراب**. تح: محمد عثمان. مطبعة الثقافة الدينية. مصر – القاهرة. ط1.

– عمر و مكرم، د. أحمد مختار، د. عبد العال سالم. 1426هـ. **معجم القراءات القرآنية**. انتشارات أسوة. إيران – طهران. ط2.

– الفارسي، أبو علي. 1982. **المسائل العسكريات في النحو العربي**. تح: د. علي جابر المنصوري. مطبعة الجامعة / بغداد. العراق – بغداد. ط2.

– الفرَّاء، أبو زكريّا. 2001. **معاني القرآن**. تح: أ. محمد علي النجار وآخرون. الهيئة العامة المصرية. مصر – القاهرة. ط2.

– قيّاس، ليندة. 2009. **لسانيات النص النظرية والتطبيق**. مكتبة الأداب. مصر – القاهرة. ط1.

- القرطبي، أبو عبد الله. 2006. **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)**. تح: الشيخ محمد بيومي، و أ. عبد الله المنشاوي. مكتبة الإيمان. مصر - المنصورة. ط/ 2.
- الكنغراوي، السيد صدر الدين. 2011. **الموفي في النحو الكوفي**. شرح: محمد بهجة البيطار. مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق. البينة للطباعة والنشر. سوريا - دمشق. ط2.
- محمود، محمد القاضي. 2010. **إعراب القران الكريم برواية حفص عن عاصم**. مراجعة: أ.د. كمال بشر. الصحوة للنشر والتوزيع. مصر - القاهرة. ط1.
- المدني، ابن معصوم. 1432هـ. **الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية**. تح: أبو الفضل سجادي، منشورات ذوي القربى. إيران - قم. ط/ 2.
- المدني، ابن معصوم. 1431هـ. **الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعوّل**. تح: مؤسسة آل البيت عليه السلان لإحياء التراث. إيران - قم. ط1.
- المرادي، ابن أم قاسم. 2005. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**. تح: أحمد عزوز. المكتبة العصرية. لبنان - بيروت. ط/ 1.
- المرادي، ابن أم قاسم. 2006. **شرح التسهيل**. تح: محمد عبد النبي عبيد. مكتبة الإيمان. مصر/ المنصورة. ط/ 1.
- مرزا، د. يوحنا الخامس. 2012. **موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار**. دار الكتب العلمية. لبنان - بيروت. ط1.
- النَّحاس، أبو جعفر. 2008. **إعراب القرآن**. تح: د. زهير غازي زاهد. عالم الكتب. لبنان - بيروت. ط2.
- النيسابوري، أبو الحسين مسلم. 2000. **صحيح مسلم**. دار غحياء التراث العربي. لبنان - بيروت. ط1.
- الواحدي، أبو الحسن. 2012. **أسباب نزول القرآن**. تح: السيد أحمد صقر. دار الفاروق. مصر - المنصورة. ط1.